obeikandl.com

إن دراسة الأنظمة السياسية للبلدان النامية، تقتضي أن نحدد في البداية مفهوم النظام السياسي. إنه يعني مجموع المؤسسات السياسية التي تتقاسم مسؤولية التقرير والحكم في المجتمع السياسي أو التأثير عليه.

والمؤسسات السياسية تشمل بصفة عامة كل مل يؤسسه المجتمع من أجهزة وتنظيمات في المجال السياسي. أي الأجهزة التي لا تمارس السلطة فقط (رئاسة الدولة،الحكومة،البرلمان...) أو تلك التي ينص عليها الدستور (الانتخابات،المجلس الدستوري...)،بل أيضا تلك التي تؤثر فيها (الأحزاب السياسية،الجماعات الضاغطة...).

وبناء على مزاولة مؤسسات الحكم للسلطة،يوصف النظام بالرئاسي إذا كانت المسؤولية بين يدي شخص واحد غير مسؤول أمام نواب الشعب (كالنظام الرئاسي الأمريكي)، أو يوصف بالنظام البرلماني إذا كانت الحكومة غير مسؤولة أمام المجلس التشريعي (كالنظام البريطاني)،أو النظام المجلسي إذا كانت المسؤولية بيد هيأة عليا (النظام السويسري)،أو نظام الحزب الوحيد (كالنظام السوفييتي).

وتبعا لذلك،فإن الدراسة الموضوعية للنظام السياسي تستوجب دراسة جميع هذه المؤسسات السياسية،ليس فقط من أجل معرفتها في حد ذاتها، ولكن أيضا لمعرفة علاقاتها بمختلف عناصر النظام الاجتماعي: العوامل الاقتصادية و الثقافية و الإيديولوجية و التقنية والتاريخية...

وتكتسي دراسة الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث ميزة خاصة تتمثل في أن هذه الأنظمة نشأت و تطورت في بيئة تختلف جذريا عن البيئة التي ظهرت فيها.

وإذا كنا سنحلل بعض الأنظمة السياسية من الدول النامية (القسم التطبيقي)، فإننا سنحلل في البداية بعض المفاهيم والمبادئ العامة التي لها علاقة بمفهوم الدول النامية وبالنظام السياسي الغربي والاشتراكي (القسم النظري).

المبحث الأول

القسم النظري

سنحلل في هذا الباب الأول مفهوم الدول النامية (القسم الأول)، ثم النظام السياسي في المجتمعات الرأسمالية والنظام السياسي في المجتمعات الاشتراكية (القسم الثاني).

المطلب الأول

مفهوم الدول النامية

سنتجاوز في البداية مشكل المصطلحات المستعملة للدلالة على البلدان النامية: العالم الثالث، الدول المتخلفة، الدول السائرة في طريق النمو، الدول السائرة في طريق التخلف...

وسنركز هنا بإيجاز شديد على مفهوم العالم الثالث، ونظريات تفسير التخلف.

المطلب الثانى

مفهوم العالم الثالث

إن هذا المفهوم لا يعني في البداية ثلث العالم، لأن كل المقاييس المستعملة لا يمكن أن تؤدي إلى تطابق العالم الثالث مع ثلث العالم.

كذلك هناك صعوبة في جعل مفهوم العالم الثالث متطابقا مع القارات الثلاثة: أمريكا اللاتينية، آسيا (مثلا حالة اليابان).

لذا يبقى علينا أن نستعمل محددات أخرى (متفاوتة الأهمية) للإحاطة بهذا المفهوم:

- **التحديد الجغرافي:** ويقصد به انتشار جغرافي معين، لكن غير محدد بدقة. فهو قبل المرحلة الاستعمارية كل ما ليس بأوربا، لكن خلال هذه المرحلة انفصلت مجموعة من الأقاليم من "العالم الثالث" وأصبحت تنتمي إلى أوربا (مثلا الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا...). أما بعد زوال الاستعمار فقد أصبح هذا المجال يشمل مجموع الأراضي، الواقعة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا، حيث تشكل الشعوب غير الأوربية غالبية السكان.

- ويمكن أن نشير هنا أيضا إلى لتحديد المناخي الذي يربط بين دول العالم الثالث والمناخ الاستوائي والمداري الغالب في معظم المساحات من هذا المجال الجغرافي.

- **التحديد البشري:** يجد العالم الثالث هويته من هذه الزاوية في التنوع القومي. فالعالم الثالث هو كل مكان لا تشكل فيه الشعوب الأوربية أغلبية السكان.

- **التحديد التاريخي:** ويلاحظ هنا أن مركز الحضارات القديمة (المصرية، السومرية،الصينية، الهندية...) والإمبراطوريات الأولى قد تشكلت في مجالات جغرافية تنتمي اليوم إلى العالم الثالث.

- **التحديد السياسي:** وهو التحديد الذي يطبق بين العالم الثالث وبين "الطبقة الثالثة" في التاريخ الفرنسي. فالعالم الثالث في مواجهة الدول المتقدمة بنفس الدور الذي قامت به البورجوازية تجاه طبقتي النبلاء والكهنوت.

- **التحديد الاقتصادي:** ويتعلق الأمر هنا بتحديد يتوخى الدقة: دول العالم الثالث هي دول متخلفة أم دول سائرة في طريق النمو أم دول نامية ؟

نظريات تفسير التخلف

١- **النظريات الشائعة**:

- هناك أولا النظريات التي بين التخلف والفقر، فيحاول أنصارها الاستدلال على ذلك إما بمجموعة من المؤشرات الجزئية (الصحة، الأمية، التغذية، التزايد السكاني، نسبة الوفيات،...)، وإما عن طريق مؤشر عام (متوسط الدخل الفردي).

- **نظرية روستو:** وهي نظرية شاملة تقوم على أساس خمسة مراحل مرت بها، أو لابد أن تمر بها، جميع المجتمعات. وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة الظروف السابقة للنمو، مرحلة الإقلاع، مرحلة النضوج، ثم مرحلة الاستهلاك الجماهيري.

- نظرية التزايد السكاني: تعتبر التخلف ناتج عن هذه الظاهرة الديموغرافية.

- **نظرية حلقات الفقر المفرغة:** إن التخلف حسب هذه النظرية ناتج عن حلقة مفرغة تدور فيها الدول المتخلفة نتيجة فقرها. "إن شعوب البلدان السائرة بطريق النمو هي في حالة من الجوع لأنها فقيرة. و لأن الشعب في حالة مريعة من الفقر، فهو لا يستطيع الادخار. ولأنه لا يستطيع الادخار فليس في وسعه أن يوفر الرساميل من أجل توفير الغذاء عن طريق إقامة المؤسسات الزراعية والصناعية... والنتيجة تقود إلى ظهور انخفاض مذهل في الإنتاج و الإنتاجية، و بالتالي صعوبة أكبر في إنشاء المؤسسات من فائض الإنتاج والإنتاجية. ولأنه لا توجد صعوبة في إقامة المؤسسات والمعامل، فإن هذا يؤدي إلى إيجاد أماكن عمل قليلة، ويؤدي بالتالي إلى أن يكون المجموع الإجمالي للأجور أقل، لقلة عدد العاملين. و لأن الأجور أقل فإن الضرائب التي تجنيها الدولة بنتيجة ما يفرض على الأجور من رسوم وخصومات هو أقل أيضا. ولأن الضرائب أقل فإن ما يوجد في خزانة الدولة من أموال سيكون أقل و لن تكون وافرة بما فيه الكفاية... ولن تستطيع الدولة تأمين الغذاء والصحة والتربية والسكن والتأهيل، ومن لا يستطيع الحصول على التأهيل لا يستطيع العمل، أي لا يحصل على أجر، وبالتالي لا يستطيع أن يشتري الغذاء، وسيبقى في حالة فقر وجوع".
- **النظريات السوسيولوجية:** أي النظريات التي تفسر التخلف من خلال العوامل الاجتماعية، الدين أو العامل السكاني...

إن هذه النظريات التبسيطية لا يمكن أن تفسر ظاهرة التخلف. فهي أحيانا تحاول وضع دول العالم الثالث في نفس ظروف الدول المتقدمة عند انطلاق التنمية بها، وفي هذا قفز على الواقع لا يأخذ بعين الاعتبار الصدمة الناتجة عن اصطدام دول العالم الثالث في نفس ظروف الدول المتقدمة عند انطلاق التنمية بها، وفي هذا قفز على الواقع لا يأخذ بعين الاعتبار الصدمة الناتجة عن اصطدام دول العالم الثالث بالاستعمار ومسلسل انخراطها في المنظومة العالمية؛ وأحيانا تحاول البحث عن مؤشرات تميز العالم الثالث عن الدول المتقدمة دون أن يكون ذلك صحيحا دائما: إن بريطانيا و ألمانيا قد نمتا بين ١٨٧٠ و ١٩١٠ رغم الارتفاع الشديد في التزايد السكاني (٥٨ في المائة خلال

٤٠ عاما) بينما بقيت الهند متخلفة خلال نفس الفترة رغم أن عدد سكانها لم يرتفع إلا بنسبة ١٩ في المائة.

أما نظرية الحلقات المفرغة فلا تقدر على تفسير كيف كسرت الدول المتقدمة حاليا هذه الحلقات.

٢- **نظرية التراكم على الصعيد العالمي**:

لقد طور المفكر سمير أمين نظريته حول "نمو التخلف" بناء على أن وجود سوق عالمية رأسمالية قائمة بشكل يسمح للمركز بأن ينمو ويدفع المحيط إلى المزيد من التخلف. و يرجع هذا إلى عوامل متعددة: التخصص الدولي غير المتكافئ، التبادل غير المتكافئ،...

هذا وينبغي أن نشير في الأخير إلى بعض المشاكل الأساسية التي يعاني منها العالم الثالث، وهي: النمو السكاني، الأزمة الغذائية، نقل التكنولوجيا، هجرة الكفاءات العلمية، الاستثمارات الأجنبية، المديونية، ومشكل الفساد الإداري الذي سنعالجه لاحقا بشكل مفصل.

obeikandl.com

المبحث الثاني

النظام السياسي الغربي

والنظام السياسي الاشتراكي

النظام السياسي في المجتمعات الغربية

سنعالج في هذا المبحث الأفكار الأساسية التي تميز الحضارة الغربية (المبحث الأول)، ثم مفهوم الليبرالية السياسية (المبحث الثاني).

المطلب الأول

الأفكار الأساسية في الحضارة الغربية

تتميز الحضارة الغربية بأفكار تعتبر أساسية وتتمثل فيما يلي:

أولا: الثقة بالفرد:

لقد لعبت مختلف المراحل التاريخية دورا في تأكيدها سواء خلال العصور القديمة أو من خلال دور المسيحية، ثم الإقطاع، ثم فلسفة عصر الأنوار.

وقد تمركزت هذه الثقة من خلال مبدأ المساواة والحرية، ومن خلال تطبيقهما في تكافؤ الفرص وشمولية الاقتراع...

ثانيا: الإيمان بفضيلة الحوار:

والمتجسد من خلال مستويات متعددة: حوار بين النائب والناخب، حوار بين الأغلبية والأقلية،...

ثالثا: التنظيم العقلاني

ويتمثل في: النظام التمثيلي، رقابة ممثلي الأمة على الحكام، تحديد مدة الانتخاب، إتباع رأي الأغلبية دون التقيد بمبدأ الإجماع.

رابعا: أنظمة البحث عن التوازن

إن الأنظمة الغربية تتميز بتوازن بين مختلف مكوناتها يظهر في شكل معادلات، وعلى جميع الأصعدة. فهناك:

- المعادلات الاجتماعية: والمتمثلة في تطور مختلف أنواع الأنظمة الانتخابية.

- المعادلات السياسية: والمتمثلة في وجود أغلبية ومعارضة.
- المعدلات المؤسساتية: وتتمثل في وجود سلطة مركزية مقابل سلطة محلية، وداخل السلطة المركزية معادلة بين الحكومة والبرلمان (رغم اختلاف الأسلوب البرلماني عن الأسلوب الرئاسي).

المطلب الثاني

مفهوم الليبرالية السياسية

رغم أن هدف الليبرالية السياسية واضح، فإن أساليبها متنوعة، مما يؤدي إلى صعوبة تحديدها. فالهدف العام لليبرالية السياسية هو الاعتراف للمحكومين بالحريات في أقصى معانيها أي ممارسة الحريات دون ضغوط من الدولة. أما الوسائل فمتعددة، وتتمثل في:

- منح الحقوق والحريات للأفراد مع ضمانات لصالحهم ضد الدولة.
- التركيز على إحدى الحريات الرئيسية وهي حق الفرد في إدارة الشؤون العامة بنفسه (أو بواسطة من يختارهم)، أي اعتماد الديمقراطية.

وقد توسعت هذه الفكرة الأخيرة لدرجة أن أصبحت الليبرالية مرادفة لحق التصويت أي للحقوق السياسية. فالديمقراطية بهذا المعنى هي مثال للدولة الليبرالية.

لكن مع ذلك فإن الليبرالية لا تقتصر على الديمقراطية وحدها:

- فهناك الديمقراطية الليبرالية التي تعتمد رأي الأغلبية الخاضعة لبعض القيود مثل:
  - حقوق وحريات الأفراد.
  - إسناد الحكم السياسي إلى الأغلبية.
  - عدم القضاء على الأقلية أو تصفية المعارضة.
- وهناك الديمقراطية غير الليبرالية المتمثلة في اعتماد رأي الأغلبية فقط، أي الديمقراطية التي قد تتحول إلى سلطة تعسفية (مثال فرنسا في عهد الجنرال ديغول).

المبحث الثاني

النظام السياسي في المجتمعات الاشتراكية

سنعالج هذا الموضوع من خلال الأساس الإيديولوجي (المبحث الأول)، ثم من خلال التنظيم السياسي (المبحث الثاني).

الأساس الإيديولوجي للمجتمعات الاشتراكية

تعتمد الإيديولوجية على كتابات كارل ماركس وإنجلز ولينين الذين وضعوا تصورا لمجتمع اشتراكي أو شيوعي.

أولا: الأسس الفلسفية

وتتمثل في تفسير مادي شامل للعالم قائم على أن المادة هي الحقيقة الأساسية، أما الفكر والروح فليسا سوى حصيلة ظواهر مادية. إنها المادية التاريخية التي تفسر تطورات المجتمعات الإنسانية عن طريق العناصر المادية.

ثانيا: العقيدة الاجتماعية

وتقوم على أساس أن المجتمع، وبالتالي العلاقات بين البشر، تتحدد بالظروف المادية التي تحيط بالظواهر الفكرية وتؤثر فيها. وفي هذا الإطار تعتبر تقنية الإنتاج العامل الحاسم. وهكذا يتم التمييز بين البنيات التحتية (القوى الاقتصادية وعلاقات الإنتاج والتقنيات...)، والبنيات الفوقية (الأشكال السياسية والأخلاق والقانون والدين والفن...).

كما أن العقيدة الاجتماعية تعتمد التفسير من خلال وجود الطبقات المتمايزة وبالتالي الصراع الطبقي.

ثالثا: العقيدة الاقتصادية

إن قيمة الشيء تقاس بكمية العمل الداخلة فيه. ولذلك تقتطع الرأسمالية من عمل العامل فائض القيمة وتغتصبه، وعلى العمال وعي هذه الحقيقة والتعجيل بسير التاريخ.

رابعا: العقيدة السياسية

- **الدولة:** وقد ظهرت مع التقسيم الطبقي ولذلك فهي أداة للتنظيم السياسي للطبقة الحاكمة اقتصاديا. وزوال هذه الدولة مرتبط بتحقيق النظام الاشتراكي.

- **دور البروليتاريا:** انقسم أنصار النظرية الاشتراكية بهذا الصدد إلى اتجاهين رئيسيين :

فالاشتراكيون الغربيون تعتمدون الأسلوب التطوري، أي استعمال الديمقراطية للاستيلاء على السلطة وتحقيق الاشتراكية.

أما أنصار المذهب اللينيني فيعتمدون الأسلوب الثوري الذي يعتبر القوة المولد الحقيقي للمجتمعات.

إن الأبعاد النهائية المرتقبة تتلخص في مرحلة أولى تجسد استمرارية الدولة من خلال دكتاتورية البروليتاريا للوصول إلى الاشتراكية الحقة والشيوعية التي ستؤدي إلى زوال الدولة.

المبحث الثالث

النظام السياسي الاشتراكي

إن الغرب يعتبر أن الحياة السياسية في إطار النظام الاشتراكي هي حياة الدولة المركزية الدكتاتورية. أما أنصار هذا النظام فيعتبرونه شكلا جديدا للديمقراطية.

أولا: التأكيد على الديمقراطية

إذ أن أنصار النظام الاشتراكي يعتبرون أن الديمقراطية في النظام الغربي ديمقراطية شكلية نظرا لوجود الصراع الطبقي وبالتالي الحكم البرجوازي.

ثانيا: تقليد المخطط الدستوري الغربي

رغم التناقض في وجهات النظر فإن النظام السياسي الاشتراكي يعتمد صيغة الدستور المكتوب، ومبدأ سمو الدستور، والاقتراع العام المباشر... كما أنه يعتمد مؤسسات تتشابه مع ما هو بالغرب: رئيس الدولة، رئيس الحكومة، الحكومة، البرلمان،...

القسم التطبيقي

سنعالج في هذا القسم التطبيقي الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث، على أننا سنميز بين مرحلة ما قبل الثمانينيات (القسم الأول) وما بعدها (القسم الثاني)، جاعلين انهيار المعسكر الاشتراكي الحدث الفاصل بين المرحلتين.

مرحلة ما قبل منتصف الثمانينيات

تمتد هذه المرحلة، بصفة عامة، منذ حصول الدول النامية على الاستقلال إلى غاية صعود غورباتشوف إلى رئاسة الاتحاد السوفيتي. وإذا قلنا بصفة عامة فلأن هذه المرحلة تبدأ بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية منذ القرن التاسع عشر، وتبدأ من منتصف القرن العشرين بالنسبة لباقي الدول النامية. كما أن نهاية هذه المرحلة ليست واحدة بالنسبة لكل الدول المعنية.

ومن أجل أخذ فكرة واضحة عن هذه المرحلة، فإننا سنعالج الخصائص العامة للحياة السياسية بهذه الدول (الفصل الأول)، قبل الدراسة التطبيقية لأنظمتها السياسية (الفصل الثاني).

المبحث الرابع

الخصائص العامة للحياة السياسية

إذا كانت الحياة السياسية تتميز بتأثير واضح للإرث الاستعماري، فإنه ينبغي أن نبحث في البداية عن الأسباب المختلفة التي تفسر فشل عملية نقل التجارب الدولية السائدة في هذه المرحلة (المبحث الأول). إلا أن هذه التفسيرات تبقى نظرية فقط إذا لم نعالج خصائص هذه الحياة السياسية (المبحث الثاني).

أسباب فشل نقل التجارب الدولية

إن ما يميز تجربة دول العالم الثالث هو محاولة الاستفادة من التجارب الدولية القائمة؛ وبالتالي لم يكن أمامها إلا التأقلم مع الإرث الاستعماري ونقل التجارب الغربية للدول الاستعمارية التي تركت بصمات واضحة على الأنظمة السياسية رغم رحيلها، أو اعتماد التجربة النقيض المتمثلة في النظام الاشتراكي. إلا أن عدم اكتمال تأسيس الأمة أثر بشكل جلي على مستقبل هذه التجارب (المطلب الأول).

إضافة إلى ذلك، يعتبر التخلف الاقتصادي ميزة لا يمكن تجاوزها في أي تحليل، إذ أن مظاهر هذا التخلف والجهود اللازمة

لإنجاح العملية التنموية تفرض اعتماد أساليب تُدخِل تعديلات جوهرية على النموذج الذي تم اختياره (المطلب الثاني).

عدم اكتمال تكوين الأمة

تعتبر بعض الفقهاء أن الدولة ليست إلا نتيجة لتكوين الأمة. ولذلك فإرادة الأمة باعتبارها تجمعا بشريا يرتبط أفراده بروابط مادية (العِرق، اللغة، الدين،...) أو هما معا، تتجسد في شكل سياسي وقانوني واحد. وهذا شرط أساسي لنجاح تأسيس الدولة (التجربة الفرنسية، البريطانية، الألمانية، الإيطالية،...).

وإذا كانت هناك تجارب أخرى بينت العكس، أي أن تأسيس الدولة هو الذي كان السبب في تكوين الأمة، فإن نجاح هذه التجارب كان يستند على وجود عوامل ساعدت على انصهار المجموعة البشرية ودعمت روابطها (التجربة الأمريكية).

أما فيما يخص تجربة العالم الثالث فإنها قد اصطدمت بعراقيل (الفرع الأول) ترتبت عنها نتائج سلبية في جلها (الفرع الثاني).

العراقيل

إن دول العالم الثالث بصفة عامة، حصلت على استقلالها وفق سياسة استعمارية اعتمدت التقسيم والبلقنة. وهذا ما جعل تكوين الأمة يصطدم بعراقيل مختلفة، منها ما هو جغرافي (أولا)، ومنها ما هو عرقي أو لغوي (ثانيا)، إضافة إلى استمرارية الهياكل الاجتماعية التقليدية وتعايشها إلى جانب هياكل وقطاعات عصرية (ثالثا).

أولا: العراقيل الجغرافية

إذا كان استمرار الإقليم أو التجاور الجغرافي يساعد على تكوين الأنة، فإن بعض دول العالم الثالث تعاني من بعض هذه المشاكل. فإندونيسيا تتكون من آلاف الجزر الموزعة على ما يقرب من خمس المحيط الهادي. أما باكستان عند استقلالها فقد كانت مقسمة إلى باكستان الغربية وباكستان الشرقية وتفصل بينهما ٢٤٠٠ كلم عند أقرب نقطة، مما فتح المجال سنة ١٩٧١ إلى استقلال هذه الأخيرة تحت اسم بنغلادش. أما القارة الإفريقية، فإنها تعاني من مخلفات التقسيم الاستعماري، لذا فقد حاولت تفادي المشاكل المترتبة عن هذا

الوضع بإقرار مبدأ عدم المس بالحدود الموروثة عن الاستعمار في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. إلا إن مساوئ هذا المبدأ تتمثل في أنه لا تساعد على تكوين الأمم بشكل قوي، مما يؤثر سلبا على تأسيس الدولة.

ثانيا: انعدام الترابط العرقي أو اللغوي

تعرف جل دول العالم الثالث ظاهرة التنوع العرقي الذي يعرقل بناء الدولة القوية وتشكيل الأمة بشكل واضح، لأنها عادة ما يكون سبب الاضطرابات و الحروب الأهلية. ويمكن إرجاع سبب هذه الظاهرة أساسا إلى الدور الذي لعبه الاستعمار عند تقسيمه لمناطق النفوذ، وإلى الهجرات التي عرفتها جل هذه المجتمعات.

وقد أدى ضعف الترابط العرقي إلى العديد من محاولات الانفصال التي نجح بعضها (باكستان، بنغلادش) وفشل البعض الآخر (نيجيريا، الزايير، السودان،...)

وإلى جانب ذلك، تعدد اللغات واللهجات بشكل لا يساعد على تمتين الروابط بين أعضاء المجموعة الواحدة. وقد يصل الأمر إلى درجة استعمال لغة المستعمِر كلغة رسمية.

وفي بعض الحالات، يتعمق المشكل بانعدام الوحدة الدينية، مما يجعل عدة ديانات "تتعايش" بشكل لا يكون دائما سلميا.

وتشكل حالة الهند نموذجا للتعدد العرقي واللغوي والديني.

ثالثا: استمرارية خصائص المجتمع التقليدي

إن مجتمعات دول العالم الثالث تعرف عدم الانسجام بين مكوناتها، نتيجة انفتاح بعض القطاعات على العالم "العصري"، مع استمرار خصائص المجتمع التقليدي. وهذا ما جعل هذه المجتمعات تتميز بظاهرة الثنائية سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي.

فعلى الصعيد الاجتماعي، نلاحظ الثنائية في كل المجالات: ثقافة تقليدية إلى جانب ثقافة عصرية، تباين بين المدينة والبادية، وحتى داخل المدينة الواحدة تناقض بين العمران ومدن القصدير المنتشرة نتيجة الهجرة الريفية القوية إلى المدينة.

أما على الصعيد الاقتصادي، فنلاحظ: قطاع تقليدي يعتمد على الزراعة والصناعة التقليديتين، وقطاع عصري يتمثل في زراعة عصرية تصديرية ومؤسسات صناعية وتجارية عصرية.

وفي المجال السياسي، تتجسد هذه الثنائية في استمرارية المؤسسات التقليدية القائمة على العلاقات العائلية والقبلية وما ينتج عن ذلك، إلى جانب المؤسسات التي تقيمها الدولة العصرية.

النتائج

إن النتائج المترتبة عما سبق، تتمثل في نقص الوعي لدى الشعب وعدم امتلاكه لوسائل مراقبة الحكام (أولا)، وعدم رغبة الحكام في الخضوع للمراقبة (ثانيا)، مما يؤدي إلى صعوبة إقامة حوار بين الحكام والمحكومين (ثالثا).

أولا: نقص الوعي لدى الشعب وعدم امتلاك وسائل مراقبة الحكام

إن مجتمعات العالم الثالث، نتيجة حدة التناقضات والمشاكل وانتشار الأمية، لم تستطع أن تشكل رأيا عاما يكُون ترجمة لثقافة سياسية. ويضاف إلى هذا احتكار الدولة لوسائل الإعلام الرئيسية في البلاد، والمتمثلة في الإعلام السمعي والبصري، الذي يستطيع وحده العمل على توعية أفراد المجتمع (خاصة وأن قراءة الصحف ضئيلة جدا). إن هذه العوامل تجعل الشعب غير قادر على القيام بمهمة مراقبة الحكام التي تعتبر الحجر الأساسي في البناء الديمقراطي.

ثانيا: عدم رغبة الحكام في الخضوع للمراقبة

أما الحكام، فمن جانبهم لا يعملون على توفير الوسائل التي تمكن المجتمع من مراقبة أعمالهم، مما يُصَعب المسؤولية على النخبة السياسية الضئيلة العدد؛ التي إن لم تكن تدعم السلطة مباشرة باعتبارها مستفيدة من تلك الوضعية، فإن تطلعاتها قد تكون بعيدة عن تطلعات المجتمع. لذا فلا يمكن أن تصور هذه المبادرة بالخضوع للرقابة ستأتي من جانب الحكام.

ثالثا: صعوبة إقامة حوار بين الحكام والمحكومين

إن وضعا مثل هذا، لا يستطيع فيه المحكوم أن يراقب الحاكم، ولا يرغب فيه الحاكم في الخضوع لهذه الرقابة، يؤدي إلى صعوبة إقامة حوار بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني.

التخلف الاقتصادي

إن التخلف الاقتصادي يعتبر سببا رئيسيا في جعل المؤسسات السياسية، وبالتالي النظام السياسي، يسير بشكل يختلف عما هو عليه الحال في الدول المتقدمة. فضخامة المسؤولية التنموية تفرض إتباع أساليب تبدو غير ديمقراطية. ولهذا الاتجاه أنصاره الذين يعتبرون أن مظاهر التخلف (الفرع الأول) وضخامة الجهود التي يجب أن تُبذل تجعل سير الديمقراطية الغربية في الدول المتخلفة أمرا صعبا (الفرع الثاني).

مظاهر التخلف

من الصعوبة بمكان دراسة كل مظاهر التخلف، لكن هذا لا يمنع من أخذ فكرة موجزة عن بعضها للوقوف على ضخامة هذه المشاكل. وسنكتفي بالإشارة إلى المظاهر التالية:

النمو السكاني

تعرف دول العالم الثالث تزايدا ديموغرافيا واسعا يجعل مسألة توفير الاحتياجات المتزايدة مسألة صعبة.

إن معدلات النمو مرتفعة بالمقارنة مع معدلات الدول المتقدمة لدرجة أن البعض يتحدث عن "القنبلة السكانية".

الأزمة الغذائية

يربط العديد من الباحثين مسألة الأزمة الغذائية بموضوع التزايد السكاني. فهناك من يعتبر أن ظاهرة الجوع ناتجة عن هذا التزايد، خاصة وأن ثلثي سكان العالم موجودين في العالم الثالث وأن غالبيتهم يعيشون في الأرياف لكنهم لا يستطيعون توفير الأمن الغذائي لأنفسهم. وهناك من يعتبر أن مشكلة الجوع والعجز ظاهرة اجتماعية قبل كل شيء إذ أنها تتعلق بعدم كفاية الإنتاج، بل بسوء توزيعه،إضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي الدولي الراهن والعلاقات الغير المتكافئة وطابع الاحتكار الدولي لتجارة المواد الأساسية في التغذية. وهذا ما

يطرح على دول العالم الثالث مهام دولية صعبة إضافة إلى المهمات الوطنية للخروج من هذه الوضعية وتحقيق الأمن الغذائي لنفسها.

نقل التكنولوجيا

إن الظرف الاقتصادي الحديث، الذي يقوم على بروز وتزايد أهمية الاحتكارات العملاقة، لا يسهل عمل المؤسسات الصغيرة المستقلة. وقد أدت هذه الظاهرة إلى ضرورة الاعتماد على القدرة المالية الهائلة وعلى مستجدات البحث العلمي بشكل يجعل الدول المتقدمة وحدها القادرة على السير في هذا الاتجاه.

وإذا كانت دول العالم الثالث قد حاولت اعتماد سياسة تصنيعية، فإن ذلك فَرَضَ استيراد التكنولوجيا تمت في إطار محدود لا يخرج عن القواعد التالية:

- ♦ بالنسبة للدول المتقدمة والمصدرة:
  - التخلص من التكنولوجيا المتخلفة التي ليس هناك مجال لتطويرها؛
  - طرد الصناعات التافهة أو الملوثة؛
- ♦ وبالنسبة للدول المتخلفة والمستورِدة:
  - إحلال الصناعات المستورَدة محل الاستيراد؛
  - إقامة صناعات مرتبطة أساسا بالتصدير

وعادة ما يلاحظ أن الصناعات المستورَدة تكون بصفة عامة دخيلة على الهيكل الاقتصادي المحلي، بحيث لا تخرج عن الحالات التالية:

- إما صناعات محرومة من أي ارتباط لاحق للاقتصاد المحلي؛
- أو صناعات محرومة من أي ارتباط سابق بالاقتصاد المحلي؛
- أو صناعات محرومة من أي ارتباط سابق أو لاحق بالاقتصاد المحلي.
-

هجرة الأدمغة

تمثل هجرة الكفاءات العلمية من دول العالم الثالث إلى الدول المتقدمة نقلا معاكسا للتكنولوجيا. وهي ظاهرة لا تستفيد منها بتاتا الدول التي أنفقت الأموال الطائلة لتكوين الأطر العالية والمتعددة الاختصاصات. ودون أن نخوض في تفاصيل أسباب هذه الهجرة، نشير إلى اعتمادات البحث العلمي الضعيفة في دول العالم الثالث، وقلة مراكز البحث، وسيطرة جيل الاستقلال على المناصب بشكل يحرم الأجيال الجديدة من المساهمة في تطوير الدولة، والاضطهاد السياسي والعشائري والديني، إضافة إلى ما تقدمه الدول المتقدمة المستفيدة من إغراءات مالية.

مشكل المديونية

اعتمدت دول العالم الثالث لتمويل سياساتها التنموية على الاستدانة من المؤسسات المالية الخارجية سواء الخاصة أو العمومية أو الدولية. وقد تراكمت الديون إلى أن وصلت درجة أصبحت معها تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني. وقد ساهمت المؤسسات المالية الدولية في تأزم الوضع نتيجة فرض سياسة التقويم المالي الذي يعطي الأولوية للتوازنات المالية على حساب السياسة الاجتماعية اللازمة لتلبية حاجيات المواطنين في التعليم والصحة والشغل...

وفي الختام نشير إلى أن هذه المشاكل ليست إلا جزءا يسيرا مما يعاني منه العالم الثالث، يضاف إليها مشاكل الاستثمارات الأجنبية، وتحكم اقتصاديات الدول المتقدمة في أسعار المواد الخام التي تخصصت دول العالم الثالث في تصديرها، ونظام التبادل التجاري الغير المتكافئ،... وباختصار كل ما له علاقة بالنظام الاقتصادي الدولي الراهن. (وسنعالج لاحقا مشكل الفساد الإداري والسياسي الذي ينخر هذه المجتمعات).

صعوبة سير الديمقراطية الغربية في الدول المتخلفة

إن بلدان العالم الثالث مدعوة إلى الاعتماد على إمكانياتها الذاتية للقيام بعملية التنمية. وهذا يستلزم بذل جهود جبارة للتغلب على التخلف ابتداء من توفير البنية التحتية اللازمة وصولا إلى إقامة المؤسسات المختلفة.

وأمام قصور القطاع الخاص عن القيام بدور ريادي، وجدت الدولة نفسها ملزمة بالقيام بهذا الدور عن طريق التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد قامت بهذا الدور بشكل واضح عند

اعتماد إستراتيجية التنمية عن طريق القطاع العام بشكل جعل هذه الأنظمة تميل إلى الأسلوب الاشتراكي، بل أن الدول التي اعتمدت الإستراتيجية الليبرالية قامت بهذا الدور أيضا بالتدخل بشكل واسع لملء الفراغ الناتج عن ضعف القطاع الخاص وضآلة الاستثمارات الخارجية.

إن وضعية كهذه جعلت آليات سير النظام السياسي، خاصة في شكلها الغربي، غير متلائمة مع الظروف التي تمر منها هذه الدول. لذا انتشرت الأنظمة التي تسمح بهيمنة السلطة التنفيذية إضافة إلى الأنظمة التي تعمل على تركيز السلطة في يد هيأة واحدة (الجيش أو الحزب الواحد) أو حتى في يد شخص واحد. لذا لم يكن غريبا أن يطرح البعض الفرضية التالية: الديمقراطية لا تتلاءم مع التنمية.

خصائص الحياة السياسية

للحياة السياسية في العالم الثالث العديد من الخصائص التي تؤكد بشكل واضح ما تتميز به هذه الدول عن الدول المتقدمة. وإذا كان من غير الممكن أن نعالج كل هذه الخصائص، فإننا سنكتفي هنا بطرح موضوع النظام الحزبي (المطلب الأول)، والدور السياسي للمؤسسة العسكرية (المطلب الثاني)، وظاهرة الفساد المتفشي في الحياة الإدارية والسياسية (المطلب الثالث).

المطلب الأول

النظام الحزبي

إذا كانت الأحزاب السياسية قد ظهرت وتطورت في الديمقراطيات الغربية للتعبير عن مصالح مشتركة لفئات تحمل نفس التصور، وإذا كانت الدول الغربية قد يسرت لهذه الهيئات القيام بدورها في تأطير المواطنين وتسهيل عملية التناوب على السلطة، فإن تأسيس الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث قد تم لاعتبارات وأسس أخرى. وتختلف الأنظمة التي تم اعتمادها لكنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيرا.

إذا كانت بعض الدول-القليلة العدد-قد اعتمدت نظام تعدد الأحزاب، فإن تطبيق هذا النظام يختلف من حالة إلى أخرى. فأحيانا تشجع السلطات هذه التعددية لأغراض معينة، كما أن الأحزاب تساهم بدورها في هذا المجال نتيجة الانشقاقات التي تعرفها.

إلا أن الملاحظة الأساسية، هي أن أية تجربة من تجارب العالم الثالث لم تكرس ممارسة ديمقراطية في مجال التناوب على السلطة: فإما أن يحتكرها حزب كبير، وإما أن تتولاها مجموعة أحزاب تنتمي إلى نفس الاتجاه الذي ما يكون مدعما للسلطة. أما أحزاب المعارضة فإن هامش تحركها يحدد من قبل السلطة، ويضيق و يتسع حسب توجهات ومطالب وبرامج هذه الأحزاب واستعداد النظام.

أما النظام الحزبي الأكثر انتشارا فيتمثل في الحزب الواحد. وهو نظام يقضي بأن لا يوجد في الدولة إلا حزب واحد يحتكر النشاط السياسي، و ممارسة السلطات العامة، ويتمتع بجميع الامتيازات. وإذا كان هذا النظام من مبتكرات النظام الاشتراكي وعرف تطبيقات في الأنظمة النازية والفاشية، فإن دول العالم الثالث قد تبنته ودافعت عنه بأساليب وذرائع مختلفة.

فهذا النظام يمكن حسب مؤيديه من خلق نخبة وزعماء سياسيين وإداريين مؤهلين لإدارة شؤون الدولة، وذلك بانتقاء أصحاب المؤهلات والكفاءات أو ذوي الاستعداد لاكتسابهما، والإعداد والتثقيف الحزبي الذي يمكن من خلق طبقة قادرة على قيادة المجتمع. ويقوم هذا الحزب بمراقبة جميع أجهزة الدولة على مختلف مستوياتها. ولعل السبب الرئيسي لتفضيل هذا النظام في دول العالم الثالث يتمثل في العمل على إقامة رابطة بين الحكام والشعب، وتمتين وحدة الأمة والدولة في مرحلة تكون في حاجة إلى توحيد الجهود قصد التمكن من محاربة التخلف وتطبيق برنامج تنموي.

وإلى جانب هذا، عرفت بعض دول العالم الثالث نظاما حزبيا تعدديا لكن مع سيطرة حزب واحد يسمى بالحزب القائد أو المهيمن. إن هذا الشكل الذي يسمح للأحزاب بممارسة النشاط السياسي كتنظيمات مستقلة و معترف بها رسميا، يفترض تقارب هذه الأحزاب في المبادئ والأهداف واتفاقها على التعاون في إدارة شؤون الدولة وتوجيه سياستها تحت قيادة أقواها. وسنأخذ كنموذج عنها لاحقا تجربة الهند و المكسيك.

المطلب الثاني

الدور السياسي للمؤسسة العسكرية

إذا كان الدور الأساسي للجيش يتمثل بصفة عامة في الدفاع الوطني، فإننا نلاحظ في دول العالم الثالث أن المؤسسة العسكرية تتجاوز ذلك للتدخل في الشؤون السياسية للبلد. فعوض أن يكون تحت إمرة السلطة المدنية، فإن العكس هو الذي ساد في جل تجارب الستينات والسبعينات. ولا زالت آثاره ممتدة إلى الوقت الحالي ولو أن المعنيين قد نزعوا عن أنفسهم الزي العسكري.

وسنأخذ كنموذج عن تدخل الجيش في الحياة السياسية للدولة حالة غانا التي عرفت سلسلة من الانقلابات العسكرية.

فمنذ الانقلاب العسكري ضد الزعيم "نكرومه" سنة ١٩٦٦، وهي تخضع لسيطرة العسكريين عبر ثلاثة انقلابات وقعت في أعوام ١٩٧٢، ١٩٧٨، ١٩٧٩، باستثناء فترة من الحكم المدني لم تستمر سوى ٢٧ شهرا من أكتوبر ١٩٦٩ إلى يناير ١٩٧٢، مما جعل البلاد تغرق في دوامة من الفساد السياسي والتدهور الاقتصادي.

إن غانا هي أول دولة في إفريقيا جنوب الصحراء تحصل على استقلالها من الاستعمار البريطاني سنة ١٩٥٧. وقد مرت أساسا وإلى غاية بداية الثمانينات بأربعة مراحل سياسية منذ الانقلاب الأول ضد "نكرومه". وهذه المراحل هي:

أولا: حكم تحالف الجيش مع البوليس

عندما أطاح الانقلاب العسكري بالرئيس "نكرومه" سنة ١٩٦٦ أكد كل المهتمين أن هذا الانقلاب الذي قام به رجال الجيش والبوليس يعد حلقة في المخطط الاستعماري الجديد لضرب ثورة التحرر الوطني التي تصاعدت في إفريقيا. وكان هذا المخطط الاستعماري يهدف إلى تصفية القيادات الوطنية والثورية في الدول الإفريقية المتحررة (تمت الإطاحة بحكم الرئيس "موديبو كيتا" في مالي سنة ١٩٦٨، وكانت هناك محاولة للغزو العسكري لإسقاط حكم الرئيس "سيكوتوري" في غينيا). ولهذا فإن حكومة الانقلاب العسكري التي تشكلت من تحالف الجيش والبوليس تحت ما يسمى بمجلس التحرير الوطني وجهت ضربات متلاحقة لسياسة "نكرومه" في التأميم

والتحول نحو الاشتراكية، وأكدت تمسكها بسياسة الاقتصاد الحر. وقد مارس هذا التحالف السلطة حوالي ثلاث سنوات تدهور خلالها الوضع الاقتصادي، وكسد الإنتاج الزراعي، وارتفع استيراد السلع الغذائية، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات، ولم تستطع الحكومة العسكرية التحكم في نسبة التضخم مما أدى إلى زيادة أسعار السلع الأساسية.

ومع ذلك،التزمت الحكومة العسكرية بالوعد الذي قطعته على نفسها، بعد ثلاث سنوات من الحكم، فقامت بإجراء انتخابات عامة سنة ١٩٦٩، وتولى الدكتور "كوفي بوسيا" زعيم حزب التقدم رئاسة الوزارة. وقد كان بوسيا "من أبرز المناهضين لساسة "نكرومه" قبل الاستقلال وبعده، وعاش في المنفى ١٣ سنة خلال حكمه ثم عاد إلى البلاد بعد الانقلاب حيث تعاون مع العسكريين وعمل كمستشار لهم.

ثانيا: فترة الحكم المدني

حاولت الحكومة المدنية تحرير التجارة وتنشيط التنمية خاصة في المناطق الريفية إلا أنها لم تنجح في ذلك. وازداد الوضع الاقتصادي تدهورا، وانتشر الفساد السياسي والمالي في الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية.

ونتيجة لهذه الوضعية تصاعد الصراع السياسي والنقابي بين الحكومة من جهة والعمال والطلبة والفلاحين من جهة أخرى نتيجة الحد من النشاط السياسي العام؛ مما دفع الحكومة إلى منع نشاط حزب الشعب المعارض والأحزاب المعارضة الأخرى بدعوى أن عملاء "نكرومه" يتآمرون لقلب نظام الحكم.

إضافة إلى ذلك، اتبعت الحكومة على الصعيد الإفريقي سياسة مناهضة لحركات التحرر الوطني عن طريق إلغاء كافة أنواع التأييد و المعونات التي كانت غانا تقدمها لحركات التحرير؛ وبلغت هذه السياسة ذروتها، بإعلان "بوسيا" تأييده لدعوى إجراء حوار سياسي مع حكومة جنوب إفريقيا "العنصرية"، الأمر الذي أثار استياء القوى الوطنية.

وأيا كان، فبينما كان "بوسيا" في زيارة لبريطانيا، قام كولونيل مغمور في ١٣ يناير ١٩٧٢ بانقلاب جديد ضده.

ثالثا: عودة العسكريين للسلطة

شكل الكولونيل "اتشيا" فور نجاح انقلابه العسكري، ما أسماه "بمجلس الإنقاذ الوطني" (الذي فيما بعد المجلس العسكري الأعلى) من

رجال الجيش والبوليس لحكم البلاد. وأصبح رئيسا للمجلي وللسلطة التنفيذية. وبادر بحظر نشاط الأحزاب السياسية.

وقد اتسمت فترة حكم "اتشيا" التي استمرت ست سنوات ونصف سنة، بالتدهور الاقتصادي بسبب سوء الإدارة وتفشي الفساد، وبالمواجهة بين الشعب والحكومة احتجاجا على ارتفاع الأسعار، واختفاء السلع الأساسية، والمطالبة بعودة الحكم المدني.

وقد أرغمت هذه المظاهرات النظام على الدعوة إلى "حكومة اتحادية" يشترك فيها ممثلو كافة السكان بما في ذلك الجيش والبوليس. وقد صاحب ذلك تصريحات بأن الحكومة ستقوم على أساس التقاليد الغانية وليس على أساس التقاليد الغربية. وهي فكرة غامضة انتقدتها المعارضة بأنها محاولة لاستمرار الحكم العسكري وراء واجهة من المدنيين وأصرت على ضرورة رفع المنع عن نشاط الأحزاب السياسية، وإجراء انتخابات عامة خلال سنة ١٩٧٧. إلا أن الحكومة نفذت مخططها بطرحه في استفتاء ادعت تأييد غالبية الشعب لتشكيل هذه الحكومة الاتحادية، وشكلت لجنة لصياغة دستور جديد. لكن المعارضة أكدت تزوير الاستفتاء ومعارضة الشعب لتشكيل هذه الحكومة.

وفي هذا الوقت قام نائب الرئيس الجنرال "فريدريك اكوفو" بانقلاب عسكري مفاجئ سنة ١٩٧٨ أرغم من خلاله "اتشيا" على الاستقالة ووضعه تحت الحراسة. وقد برر الجنرال "اكوفو" انقلابه فقط بأن سلفه كان ينفرد بإصدار القرارات دون التشاور مع أعضاء المجلس العسكري. ومع دلك فإن هذا الانقلاب كان مقدمة لسلسلة من الإجراءات السياسية في اتجاه العودة إلى الحكم المدني.

رابعا: الطريق إلى الحكم المدني

بعد الانقلاب تقرر إلغاء فكرة "الحكومة الاتحادية" وإقامة "حكومة وطنية" بدلا منها على أساس أنها حكومة مؤقتة لمدة أربع سنوات على الأقل يتم بعدها العودة إلى الحكم المدني بحكومة وطنية سيتم تشكيلها بعد إجراء انتخابات عامة غير حزبية عام ١٩٧٩.

إلا أن المعارضة انتقدت الاقتراح، لأن الأمر يتعلق بتغيير اسم اللعبة من حكومة اتحادية إلى حكومة وطنية، مع فارق واحد هو التعهد بعدم إعطاء أي دور خاص للجيش أو البوليس. لذلك تشبثت بإصرارها

على رفع الحظر على نشاط الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات عامة على أساس حزبي.

وقد تطور الوضع نتيجة تطبيق ميزانية التقشف ووصل الاحتجاج ذروته في منتصف نوفمبر ١٩٧٨ عندما نظم العمال سلسلة من الإضرابات انضم إليها الموظفون.

وقد اضطر المجلس العسكري الحاكم إلى تلبية هذه المطالب بعد أيام هذه الإضرابات حيث قرر رفع الحظر عن نشاط الأحزاب ابتداء من فاتح يناير ١٩٧٩ تمهيدا لإجراءات انتخابات عامة في منتصف يونيو ١٩٧٩. وهكذا تشكل حوالي ١٣ حزبا سياسيا.

وهكذا نلاحظ أن المؤسسة العسكرية أصبحت طرفا في الحياة السياسية، فهي تارة تتولى شؤون الدولة مباشرة، وتارة تملي على المدنيين المشاريع السياسية الواجبة الإتباع، ثم أنها لا تتنازل عن السلطة كلما أمكن ذلك إلا للأطراف التي تتعامل معها.

وتبقى تجربة سوار الذهب في السودان رائدة في هذا المجال.

المطلب الثالث

ظاهرة الفساد الإداري و السياسي

إن دول العالم الثالث تعرف فسادا قاتلا ينخر أسس المجتمع والأمة والحضارة. لقد عم الفساد وأصبح حائلا دون التقدم. وهكذا لم يفكر العديد من الحكام في تنمية بلادهم بقدر ما اهتموا بوضعيتهم الخاصة

obeikandl.com